



انتظر المجتمع الدولي ممثلاً بمجلس الأمن الدولي انتهاء مجزرة حلب، ووصول تهجيرها إلى مستويات متقدمة، ليقرر إرسال مراقبين يرجح أن يتأخر وصولهم أسابيع بعد إتمام الإجراءات الإدارية التنظيمية، وهو ما يعني أن عملية تهجير حلب ستكون قد انتهت، وذلك بعدما كانت روسيا عرقلت إصدار قرار لإرسال مراقبين عدة مرات، مهددة باستخدام الفيتو ضده.

بناءً عليه، أمكن اعتبار أن التهجير المتواصل، والذي شمل 20 ألف سوري، حتى مساء أمس، في الشهباء، سيصبح برعايا مجلس الأمن الدولي في ظل وجود مراقبين من قبله، وهو ما يمكن أن يعطي شرعية للجريمة. لكن لا يزال بعضهم يأمل أن يمنح القرار، في حال تطبيقه، أملًا ولو ضئيلًا، بإمكان تفادي حصول عمليات تهجير ومجازر جديدة قد يسعى لها النظام السوري وحلفاؤه في مدن جديدة.

استغلال الأوضاع:

ولم تتأخر موسكو لمحاولة استغلال الأوضاع المستجدة مع تهجير حلب لصالحها، إذ دعا الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في اتصال بنظيره الإيراني، حسن روحاني أمس، "إطلاق عملية سياسية حقيقة لسوريا بأسرع ما يمكن"، يأتي ذلك قبل اجتماع ثلاثي روسي إيراني يعقد في موسكو،اليوم الثلاثاء، لبحث تسوية للصراع السوري، وسط تحذير المعارضة من تغيبها عن أي مفاوضات للتوصل إلى حل، بينما تسارعت وتيرة تنفيذ "اتفاق التهجير" لآخر أربعين ألف مدني من حلب أمس الاثنين.

وتبنى مجلس الأمن الدولي بالإجماع أمس القرار رقم 2328 حول نشر مراقبين دوليين في حلب، ويطلب القرار من الأمم المتحدة أن تضطلع بالمراقبة المباشرة لعمليات الإجلاء من الأحياء الشرقية في حلب والأحياء الأخرى من المدينة، كما يطلب منها أن تكفل زيادة نشر الموظفين لهذه الأغراض بحسب الحاجة، ويطالب جميع الأطراف بأن تتيح لهؤلاء المراقبين

الوصول الآمن والفوري ودون عائق.

كما يطالب القرار الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، بالعودة إلى المجلس خلال 5 أيام لتقديم تقريره حول تعاون الأطراف المعنية على الأرض حول القرار، ويشمل إعادة توزيع الموظفين الدوليين للإشراف والمراقبة ويعطي الأمم المتحدة إمكانية العمل بشكل مباشر، بالتنسيق وموافقة الأطراف المعنية على الأرض، على عمليات إخلاء المناطق المحاصرة كما مراقبة وضع المدنيين.

ويؤكد القرار أن "عمليات الإجلاء يجب أن تجري وفقاً للقانون الدولي والإنساني ومبادئه وأن تكون طوعية وإلى وجهات نهائية يختارونها، وأنه يجب توفير الحماية لجميع المدنيين الذين يختارون الإجلاء أو الذين اضطروا إليه ولأولئك الذين يختارون البقاء في منازلهم".

وبدا واضحاً أن هذا القرار جاء متأخراً، إذ اعتبر سفير النظام السوري في الأمم المتحدة بشار الجعفري تعليقاً على القرار أمس، أن "آخر الإرهابيين" في بعض الأحياء في شرق حلب يخلون معاقلهم وأن "حلب ستصبح نظيفة هذا المساء"، ورأى أن القرار "جزء آخر من الدعاية المتواصلة ضد سوريا وحربها على الإرهابيين".

في المقابل، رحب الرئيس الفرنسي، فرانسوا هولاند، بتبني القرار، معتبراً أنه "يجب أن يتيح الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني في سوريا بعد كثير من مناورات المماطلة والعرقلة". وقال في بيان، إن هذا القرار "يجب أن يفتح الطريق أيضاً أمام وقف لإطلاق النار وإجراء مفاوضات حول حل سياسي، وهم أمران ينتظراهما الشعب السوري بفارغ الصبر مع كامل المجموعة الدولية".

التحلي بالمسؤولية:

من جهته، طالب وزير الخارجية الفرنسي، جان مارك إبرولت، "جميع الأطراف، خصوصاً النظام وأنصاره إلى التحلي بالمسؤولية كي يتثنى تنفيذ هذا القرار من دون إبطاء وتطبيق وقف دائم لإطلاق النار في أنحاء البلاد".

تبني القرار الأممي جاء قبل يوم من اجتماع ثلاثي يُعقد اليوم في موسكو حول سوريا، بمشاركة وزراء خارجية روسيا، سيرغي لافروف، وإيران، محمد جواد ظريف، وتركيا مولود جاويش أوغلو، إضافة إلى وزراء دفاع البلدان الثلاثة. وقال لافروف، حول الاجتماع الثلاثي أمس: "ستنخرط في مفاوضات مفصلة ومحددة مع القاردين على تحسين الوضع في سوريا"، معتبراً في تصريح صحافي، أن "الدول الغربية غالباً ما تمارس الخطابة والدعاية في ما يتعلق بسوريا، لذا لا فائدة في التعاون معهم".

وكان جاويش أوغلو، أكد خلال تصريحات صحافية، مشاركة بلاده في المحادثات الثلاثية لبحث الوضع السوري، مشيراً إلى أنه من الضروري حضور المعارضة السورية الحقيقة والمؤثرة في أي مفاوضات مقبلة.

ويقول عضو الأمانة المركزية في المجلس الوطني السوري عبدالرحمن الحاج، في حديث لـ"العربي الجديد"، إن "المعارضة السورية تعرضت دون شك لدرس قاسٍ في حلب"، ميدانياً تخوفه من "فكرة تجميع الفصائل العسكرية في إدلب، التي ربما تكون المسرح المقبل لأنشرس عمليات القصف الجوي، بحجة وجود جبهة فتح الشام (النصرة سابقاً) التي تعتبر إدلب منطقة نفوذها الأوسع في سوريا".

ويضيف المعارض السوري الذي يتحدر من مدينة حلب، أن "هناك خيبة أمل بشكل عام عند المعارضة السورية من المجتمع الدولي الذي عجز عن ردع روسيا وإيران والنظام، ولم يقدم أي موقف صارم لمساندة الشعب السوري في اللحظات الحرجية".

أفق الحل السياسي:

و حول أفق الحل السياسي في سوريا، يشير الحاج إلى وجود "انسداد في أفق محادثات جنيف كما نعلم، ولا شك أن تركيا

قلقة من استمرار الحرب على هذا النحو، خصوصاً أنها تخشى من توسيع إيران لنفوذها في سوريا فضلاً عن تخوفاتها في ما يتعلق بالقوى الكردية شمال سوريا، وهي لا تريد أن تكون خارج أي تفاهمات سياسية حول سوريا، ولذا فإن مقتضيات أنها القومي حضور اجتماعات موسكو، كما أن الحضور التركي مهم بالنسبة للمعارضة السورية".

ويختم المعارض السوري حديثه بالقول، إنه "على الرغم من صعوبة التكهن بنتائج ما سيتمخض عنه الاجتماع الثلاثي نظراً للوضع المعقد حالياً، ولكن في حال توصل الإيرانيون والروس والأتراك لتفاهمات أولية حول المفاوضات التي قال الروس، إنها ستجري في كازاخستان، فإن فرصة هذه المفاوضات بالنجاح لن تُنْضَجْ أي حل إذا غابت المعارضة الرئيسية المتمثلة في الهيئة العليا للمفاوضات والوسائل العسكرية الفاعلة على الأرض".

ترافق ذلك مع مواصلة تطبيق اتفاق التهجير أمس بعد عراقبيل مليشيوية سورية وإيرانية ولبنانية علقت العمل به مراراً، ومنذ صباح أمس حتى ساعات المساء، تقاطرت عشرات الحافلات التي حملت آلاف المدنيين المهجرين من سكان أحيا مدينة حلب الشرقية، إلى بداية مناطق سيطرة المعارضة في نقطة الراشدين في ريف حلب الغربي (المتصل بمحافظة إدلب).

فيما كانت حافلات أخرى قد بدأت صباحاً بنقل عشرات الأشخاص من بلدتي كفريا والفوعة في ريف إدلب، إلى مناطق سيطرة النظام في حلب، وهو ما يؤشر إلى قرب إتمام أولى المراحل الثلاث، التي نص عليها "اتفاق تهجير" كامل المدنيين ومقاتلي المعارضة من مناطق سكennهم ضمن مدينة حلب.

ومن المفترض أن ينتهي إتمام المرحلة الأولى قبل صباح اليوم الثلاثاء، والتي يغادر فيها نصف السكان المحاصرين (عدهم الكلي يقارب الأربعين ألفاً) إلى ريف المحافظة الغربي وإدلب، مقابل سماح فصائل المعارضة بخروج 1250 شخصاً من كفريا والفوعة، فإن إتمام المرحلتين المتبقتين من الاتفاق، والتي من المتوقع أن تستمر لأيام، يتوقف على سلامة سير عمليات الإجلاء.

وفي حال سارت مراحل تنفيذ الاتفاق، خلال اليوم الثلاثاء، من دون تعرضها لانتكاسات إضافية، فسيتم إخلاء 1250 شخصاً من كفريا والفوعة في المرحلة الثانية، التي ستُخلّى فيها آخر أحيا سيطرة المعارضة في مدينة حلب من آخر المدنيين والمقاتلين، على أن يخرج في المرحلة الثالثة والأخيرة 1500 شخص من البلدين المواليتين للنظام في ريف إدلب نحو مناطق سيطرته في حلب، ومثلهم من مضايا والزبداني التي تسيطر عليها المعارضة السورية في ريف دمشق نحو محافظة إدلب.

استمرار عملية الإجلاء:

واستمرت عمليات الإجلاء، يوم أمس، بوتيرة متتسارعة، إذ خرجت عشر حافلات تُقلّ نحو 500 شخص من بلدتي كفريا والفوعة، نحو مناطق سيطرة النظام في حلب، بينما أكد مدير "مركز حلب الإعلامي" يوسف صديق لـ"العربي الجديد"، أن العدد الذي وصل إلى ريف حلب الغربي، خلال ساعات الليل وقبل ظهر الإثنين، هو 51 حافلة في أربع قوافل، تضم مئات المدنيين بينهم عدد من الجرحى.

فيما تواصلت العمليات التي يحضر لتنفيذها الهلال الأحمر السوري ومنظمة الصليب الأحمر لاحقاً، مع وصول حافلات جديدة من حي السكري نحو منطقة الراشدين غربي حلب. ووصف كايزي هاريتي، من منظمة "ميرسي كور" غير الحكومية التي تستقبل مدنيين يتم إجلاؤهم من حلب، وضع "الأشخاص الذين نستقبلهم عاشاً جحيناً"، كما نقلت عنها وكالة "فرانس برس".

وكان وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، قد كتب، في تغريدة له في حسابه على "تويتر"، بأنه قد "تم إجلاء 20 ألف مدني في المجمل من شرقي حلب" باتجاه إدلب وريف حلب الغربي.

العربي الجديد

المصادر: